دور المشروعـــات المصغـــرة
في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائـــــر

د/ مصطفى بودرامـــة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سطيف

الملخّـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم المشروعات المصغرة وبيان أهميتها ودورها في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر، وتتبع أهمية الدراسة من ضرورة تفعيل دور المشروعات المصغرة في ظل متغيرات العولمة وخاصة التقليل من حدة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تركيز البحث على أهم المشاكل التي تواجه تطورها حتى تصبح ريادية وتضمن ديمومتها. وفي ختام الدراسة أوصى الباحث بعدد من التوصيات منها ضرورة تأهيلها وتأهيل محيطها.

Abstract:

This study aims to clarify the concept of mini-projects and indicate the importance and role in the investigation of entrepreneurship in Algeria.

The importance of the study is activating the role of micro-projects under the variables of globalization, in particularly the global financial crisis and its impact on the economies of developing countries, as well as to focus research on the most important problems facing their development of mini-projects to become a pilot and to ensure durability.

Finally the study is concluded by providing some recommendations such as the need for rehabilitation and the rehabilitation of its environment.

مقـــــدمـــة

إن التحولات والتشابكات وبروز الأزمات المالية العالمية التي مست الاقتصاد الدولي تستدعي إعادة النظر في ضرورة تطوير المنظومة المؤسسية للمشروعات المصغرة، للتقليل من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على اقتصاديات الدول النامية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني إستراتجية متوسطة المدى تهتم بتنمية المؤسسات المصغرة الريادية، التي تعتبر الأداة المساعدة للتخفيف من المشكلات الداخلية، ومنها امتصاص اليد العاملة، ومن ثمة التخفيف من ظاهرة البطالة وظاهرة الفقر، كما تساعد على الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي الأمر الذي يقلل من التبعية الاقتصادية؛ حيث تعظم التواجد الاستثماري للمؤسسات الأجنبية من خلال ترقية أشكال المقاولة من الباطن، ويجب أن نعلم أن المؤسسات المصغرة هي العمود الفقري لتطوير التحالفات الإستراتجية لما تتميز به من مرونة جهازها الإنتاجي وسهولة التأقلم مع ظروف بيئتها الاقتصادية المتغيرة.

وقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة في مجال تطوير منظومة المؤسسات المصغرة، لكن تبقى–رغم ذلك–العديد من المعوقات والعراقيل التي تقف حائلا أمام تطورها وتفعيل دورها؛ حيث إنها تشكل ميدانا متطورا لتحسين المهارات والكفاءات الإنتاجية والتسويقية، وما للريادة من دورا هام في تطوير أفكار هذه المؤسسات لتصبح ناجحة وتضمن ديمومتها.

ونظرا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بالتغيرات والتقلبات الحادة، ونظرا للخصائص التي تتمتع بها المؤسسات المصغرة، من بمرونة كبيرة تسمح لها بالصمود والتكيف مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، يضاف إلى هذا مقدرتها على الاستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في تنمية الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي المشاكل التي تعيق تطور المؤسسات المصغرة وتقلل من ريادتها؟

•- ما أهم المتطلبات التنظيمية التي يجب أن تكون موفرة لأجل نجاح المؤسسات المصغرة حتى تصبح ريادية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة، وبيان أهميتها و واقعها الحالي في الاقتصاد الجزائري، والمستلزمات الضرورية لتطويرها من أجل ضمان استمرارها وعدم زوالها، وبالتالي تحقق رياديتها لأن المجتمع الذي يخرج منه أكبر عدد من الرياديين، سيكون قادرا أكبر من غيره على المبادرة والمنافسة .

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضيتين هما:

•- للمؤسسات المصغرة دور كبير في الاقتصاد الجزائري وفي تحقيق ريادة الأعمال.

•-تعاني المؤسسات المصغرة من مشاكل متعددة تؤثر على تطورها و رياديتها.

المحور الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة.

1-تعريف المؤسسة المصغرة:

يمكن تعريف المؤسسة المصغرة بأنها تلك المؤسسة التي تستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية(1).

وهناك عدة مؤشرات نوعية وأخرى كمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فالبنك الدولي يعتمد على مؤشر عدد العاملين في تصنيف المؤسسات وكذلك الدول النامية، فهذه الدول تعرف العمل الصغير الذي يستخدم 5 أو 10 أفراد أو أقل (2).

ولقد عرف علماء الإدارة العمل الصغير بأنه منظمة يقيمها أشخاص بهدف الربح، من خلال ممارسة نشاط اقتصادي وبيع شيء يجده الآخرون نافعا فيدفعون ثمنا له، كما يتسم بالاستمرارية وله وجود قانوني (أي أنه مسجل وعمل قانوني) وعدد عماله محدود، وهو عبارة عن شركة أفراد أي أن الأفراد المالكين هم الشركة ويديره مالكوه، ويتكون من مشروع اقتصادي واحد غير منوع في الإنتاج، وتسوده العلاقات الشخصية بين العاملين (أي معرفة العاملين لبعضهم البعض) ويعمل محليا ومن جنسية واحدة ورأسماله صغير.

أما في الجزائر من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في2001/12/12، فقد أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني "La charte de Bologne"في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 (3) ، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الإتحاد الأوربي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد تضمّن القانون التوجيهي التعريف التالي للمؤسسات المصغرة (4):

وتعرّف المؤسسات المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، والتي تشغّل مابين 01 إلى09 عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج على النحو الآتي:

جدول رقم1: معايير تصنيف المؤسسات المصغرة.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المصغرة	1 - 9	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج

المصدر: المادة5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2001، ص8.

وبالتالي فخصائص المؤسسة المصغرة يمكن لمحها كما يلي:

- – صغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها، وعدد العاملين صغير(1– 9 غالبا).
- – التداخل بين الملكية والإدارة (المالك هو المدير)، وتعتمد على التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة، ولا تحتاج لتمويل كبير، وفي الأغلب التمويل ذاتي .
- – تساعد في خلق فرص عمل برأس مال محدود، وتعتمد نسبيا على اليد العاملة مما يجعلها عامل تثمينها، وهي تغطي مناطق جغرافية متعددة مما يضفي عليها طابع الانتشارية.

2–تعريف صاحب المشروع الصغير:

يتميز صاحب المؤسسة المصغرة بعدة مميزات يمكن ذكرها على النحو الآتي:

هو الشخص الذي يتخذ قرار المخاطرة بدرجة أقل برأس المال في سبيل تحقيق فكرة يعتنقها، وبالتالي يثق في نفسه وفي قدراته ويقوم باختيار موقع مؤسسته، بحيث يكون

قريبا من الأسواق ومن المستهلكين أو من المواد الأولية، خاصة إذا كانت تكلفة نقلها مرتفعة، ففي حالة تجارة التجزئة لابد من اختيار موقع قريب من تجار التجزئة الآخرين في نفس المنطقة، وهذا ما يخلق المنافسة.

وهو الشخص الذي يدير عوامل الإنتاج ويصمم هيكل المشروع، وهو الذي يخطط و يدير رأس المال والعمالة المطلوبة وغيرها من الموارد ويحسن استخدام الوقت بكفاءة.

وهو الشخص صاحب الرؤية والتوجه المستقبلي والقادر علي تقييم الفرص والبدائل، وهو المبادر الايجابي الذي تنهار العقبات من طريقه ولا ينهار هو أمام العقبات وبالتالي له القدرة على الابتكار والإبداع، وقدراته الصحية والبدنية تلائم طبيعة العمل(الأعمال الشاقة تتطلب قوة البنية).

وإن أصحاب المؤسسات المصغرة يجب أن يكونوا رياديين ويتمتعون بصفات طبيعة ريادية ليتمكنوا من جعل أعمالهم الصغيرة أعمالا كبيرة وناجحة و ليس كل من يقيم عملا صغيرًا هو ريادي، فقد يقيم شخص ما عملا صغيرًا يبقيه على حاله بدون تغيرات لعشرة سنوات أو أكثر، هذا الشخص يفتقد إلى المهارات الريادية التي تعتبر اليوم ضرورية لتنشيط الاقتصاد، والريادي هو من يقيم هذا العمل ويحوله إلى عمل كبير نشط، ويشار عند الحديث عن الريادة أنها تنمي روح الإبداع والصبر والتحدي والمخاطرة من أجل بقاء وديمومة المشاريع، ولقد تغيرت الترجمة العربية لمصطلح Entrepreneur(5) ثلاثة مرات خلال العقود الأخيرة فقد كانت "منظم" ثم"مقاول" ثم تحولت في التسعينات إلى "ريادة".

وعرف Histrich and Other الريادي بأنه ذلك الشخص الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك القبول بالفشل والمخاطرة، ولديه القدرة على طلب العاملين والمعدات ويجعل منها شيئا ذا قيمة(6).

ويري Mecleland إن الريادي هو الإنسان غير التقليدي الذي يقوم بأعمال بطريقة متميزة ومبتكرة ..ولديه دافعية قوية لبلوغ الهدف(7).

وإن الريادي يتصف بقدرة عالية على تحمل المخاطر Taking Risk، وهو مقدام بسبب معرفته الدقيقة للبيئة التي تحيط به وهدفه واضح، وعادة ما يمل الرياديون إلى الاستقلالية

في أعمالهم، ولهذا فإنهم ينجزون أعمالهم ويديرونها بطريقة متميزة وبروح مسؤولية عالية، وهو مبادر ويمارس التغذية الراجعة Feedback لتصحيح أعماله.

3 – عيوب المشروعات المصغرة: للمشروعات المصغرة عدة نقائص من أهمها:

- – الدخول فيها يكون دون دراسة أو خبرة كافية، وبالتالي على الأشخاص الذين يفكرون بالبدء في المؤسسة المصغرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون البدء به، فإذا ما كان فرضا العمل في تجارة التجزئة في الملابس فإن على الشخص الذي يفكر في هذا المشروع العمل أولا في متاجر تجارة التجزئة للملابس للحصول على الخبرة حول طبيعة العمل .
- – الدخول فيها يكون برأس مال أقل من اللازم لمواجهة الظروف أو الموسمية.
- – عدم دراسة المنافسين وضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات .
- – سوء التسعير، والاقتراض بدون دراسة كافية لكيفية ومواعيد السداد، المضاربة والمغامرة في الشراء، والتوسع غير المدروس، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- – عدم وجود سجلات منظمة، و قلة الدراسة والتحليل والتنبؤ، وعشوائية اتخاذ القرارات .
- – عدم العناية باختيار العاملين الأكفاء، إضافة إلى اللجوء شبه المنعدم إلى الخدمات الاستشارية والخبرة والتكوين.
- – اللجوء إلى الأقارب والمعارف بغض النظر عن خبراتهم، وعدم العناية بتحديد المسئوليات داخل العمل، وعدم الفصل بين موارد المؤسسة والموارد الشخصية، وعدم وجود خطط وأهداف واضحة، والإهمال في مراقبة نتائج الأداء .

4– الدور الاقتصادي للمشروعات المصغرة: ويمكن تلخيص الدور الاقتصادي للمشروعات المصغرة في النقاط التالية(8):

– إتاحة فرص العمل؛ حيث إنها تستقطب عددا كبيرا ممن لم يتلقوا التعليم الكافي للعمل في المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى أنها تعتبر منفذا للعمالة المسرحة في إطار الخصخصة وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة. و تقدم منتجات وخدمات جديدة؛ حيث يعمل الإبداع والابتكار دورا كبيرا في إدارتها، وبالتالي تكون مصدرا للأفكار الجديدة للمنتجات والخدمات المبتكرة لمعرفة احتياجات عملائها.

– توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة: غالبا ما تلعب هذه المؤسسات دور الموزع أو المورد أو الوكيل للمؤسسات الكبيرة.

– تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين: حيث أنها تسمح للعاملين فيها للقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة، حيث تتنوع المهام والمسؤوليات لذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم .

– تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: تتميز بقربها من المستهلك والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا، وبالتالي تقدم منتجات تشبع حاجات خاصة مثل إصلاح الأدوات الكهربائية.

– يمكن أن تلعب دور المتعاقد الثانوي للمنشآت الكبيرة، وتساهم كنقاط تجهيز لهذه المنشآت وخاصة بالنسبة لبعض المواد نصف المصنوعة، كما تقدم إليها الخدمات الصناعية مثل أعمال التصليح؛ ففي اليابان تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج المنشآت الكبيرة بحوالي 72% في الصناعات المعدنية و76% في صناعات الآلات والمكائن و77% في صناعة وسائط النقل، وفي الولايات المتحدة تتعاقد مؤسسة جنرال موتورز مع 26 ألف مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار(9) ، ويمكنها أن تمثل حلقات الربط أو وسائط التشابك الصناعي التكتيكي فيما بين الصناعات الكبيرة، وهي تشكل أكبر من50% من إجمالي المؤسسات في أهم البلدان الصناعية كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 2: مساهمة المشروعات المصغرة في أهم البلدان الصناعية

البيان	نسبة المساهمة
الولايات المتحدة	%55.3
اليابان	%56.7
المجموعة الأوربية	%72.5

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 72.

– هناك منتجات تتطلب الدقة اليدوية أو الاهتمام الفردي مثل: السجاد واللوحات الفنية والسيراميك والزجاج.

– تتميز بمرونة أكثر و إمكانية أكثر للموارد المحدودة بسبب مستلزماتها القليلة من العمل ورأس المال، وتعمل على تحريك المدخرات الفردية.

– تساعد على زيادة التنويع الإنتاجي وبالتالي تعوض السلع المطلوب استيرادها.

– إظهار وتنمية المهارات والمبادرات الفردية:تسمح بإظهار روح المبادرة وذلك بمواجهة المخاطر والتقلبات غير المتوقعة والقدرة على التنبؤ واتخاذ القرارات السليمة.

– ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية .

المحور الثاني: واقع المشروعات المصغرة بالجزائر

1–تطور عدد المشروعات المصغرة في الجزائر: لقد عانى القطاع الخاص الأمرين بسبب عدم الاهتمام به، وانخفاض مصادر تمويله بالعملة الصعبة، بعد لجوء الجزائر إلى البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي وتطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي والتعديل الهيكلي، وقد أصدرت الدولة مجموعة من القوانين لتشجيع القطاع الخاص، وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق باستثمار القطاع الخاص والذي ألغى كل الإجراءات المتعلقة بالحصول على رخصة الاستثمار بعد أن تأكد تأثيرها السلبي على استثمارات القطاع الخاص بسبب تماطل لجان دراسة الملفات، وجاء الاهتمام المتزايد بهذا القطاع نتيجة توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق منذ بداية التسعينات وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف، وما أنتج من تخفيضا لقيمة العملة الوطنية التي أثرت كثيرا على المشروعات المصغرة؛ حيث أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة عملية الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج، ولتدارك ذلك جعل الحكومة الجزائرية تقوم بإصدار قانون الاستثمار في سنة 1993، وقد تم إلغاء مبدأ التمييز بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة وتجسد ذلك بصدور المرسوم 93-12 في5 أكتوبر1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، ومن بين نقاط هذا القانون (10)؛ إنشاء وكالة لتدعيم وترقية الاستثمار APSI لتسهيل إجراءات الاستثمار عبر الشباك الوحيد، وإلغاء الاعتماد المتعلق بالحصول على رخصة الاستثمار واستبداله بتصريح بسيط . وعدد المؤسسات المصغرة في تزايد من سنة لأخرى؛ حيث إنه ارتفع في سنة 1994 بنسبة 14% مقارنة بسنة 1993 ماعدا ذلك انخفض في سنة 1992 بنسبة 10% تقريبا بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر(11)، وفي سنة 1999 حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بلغ

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي159507 مؤسسة، منها 7% توظف أكثر من 10عمال و93% هي مؤسسات مصغرة(12).

جدول رقم3:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب فئة العمال.

البيـــان	1996	2000	2002	Δ% (1)	Δ% (2)
1-9عمـال	141892	148251.6	177773	4%	20%
أكثر من 10 عمال	35473	10748.4	11160	-70%	4%
المجمـــوع	177365	159000	245842	-10%	55%

(1)-نسبة التغير بين سنتي 2000و1996.
(2)-نسبة التغير بين سنتي 2002 و 2000
Source: Ministère de PME les assises nationales de la PME14-15 janvier, 2004, p37.

من خلال الجدول يتضح أن عدد المؤسسات المصغرة زاد بنسبة 4% في سنة 2000 مقارنة بسنة 1996، ومعدل نموها في سنة 2002 هو20% مقارنة بسنة 2000، وهذا راجع إلى توجه العمالة المسرحة من الخصخصة نحو هذا القطاع هذا من جهة، وإلى التسهيلات التي قدمتها الدولة من أجل تشجيع القطاع من جهة أخرى، وقد استمرت في التزايد خلال فترة ما بعد التسعينيات، والشكل الموالي يوضح أكثر هذا التطور.

الجدول رقم 4 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001–2008

البيان		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الخاص	العدد	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	321387
	Δ%	-	5.37	9.71	8.42	9.05	9.75	8.95	9.33
القطاع العام	العدد	788	788	788	778	874	739	666	626
	Δ%	-	**0**	**0**	**-1.26**	**12.33**	**15.45**	**-9.87**	**-6**

المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على المصادر التالية:
ناجي بن حسين: **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 2، 2004، ص 94.
- **Bulletin d'information économique**, données des années 2004 / 2005 / 2006 / 2007/2008, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat.

من خلال القراءة الأولية لمعطيات ونسب الجدول السابق تتضح الزيادة المستمرة في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وجلها مشروعات مصغرة، على عكس المشروعات التابعة للقطاع العام والتي هي في انخفاض مستمر بعد سنة 2005، وذلك راجع إلى التوسع في عمليات الخصخصة التي مست العديد من مشروعات القطاع العام، أما مشروعات القطاع الخاص فقد بلغت نسبة الزيادة في المتوسط للفترة (2001-2007) ما مقداره 7.94%.

2-**المنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات المصغرة في الجزائر:** لقد تم إنشاء منظومة مؤسسية متكاملة، هدفها الأساسي هو الحد من العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

*_**وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشأت في سنة 1993، ومهمتها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتجسيد برنامج تأهيلها اقتصاديا وتقديم الحوافز والدعم لها.

*_**الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب** ANSEJ: أنشأت في سنة 1996 وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل للشباب من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وهي تقوم بتقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع المتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض ومتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع، إضافة إلى تقديم الإعانات المالية لأصحاب المؤسسات المصغرة؛ حيث تمنح قروضا بدون فوائد في حالة التمويل الثنائي بينها وبين صاحب المشروع، وفي حالة التمويل الثلاثي فإنها تمنح قروض بدون فوائد من صندوق الوكالة، وتتحمل جزء من الفوائد التي يفرضها المصرف.

وتستفيد كذلك المشاريع من تسهيلات جبائية كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية ومن الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني، ولقد مولت منذ إنشائها إلى غاية 31-12-2007 حوالي 86380 مشروع مصغر يوفر 243308 منصب شغل، وإلى غاية 31-12-2008 حوالي 97015 مشروع مصغر يوفر 274741 منصب شغل .

*_**صندوق ضمان القروض:** صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/2 المؤرخ في 11 نوفمبر2002 والصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض البنكية الاستثمارية وضمانها لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يقدم الصندوق ضمانات لفائدة المشروعات الصغرى والمتوسطة للحصول على القروض من المشروعات البنكية و من الممكن أن تصل إلى 70% من أصل القرض.

*_**مراكز التسهيل**: لقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 79/3 المؤرخ في 25 فبراير من سنة 2003 المحدد للطبعة القانونية لمراكز تسهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمهامها و تنظيمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بإجراءات دعم ومرافقة المشروعات الصغرى والمتوسطة النشطة وكذا حاملي المشاريع، وينشأ المركز بمرسوم تنفيذي، وقد تم إنشاء عدد من المراكز على مستوى عدد من الولايات، وهي تقوم بمساعدة المستثمر في تذليل الصعوبات التي تعترضه خلال مرحلة الإجراءات الإدارية، ومرافقته في مجال التكوين والتسيير والاستشارة في التسويق وتسيير الموارد البشرية.

*_**مشاتل المؤسسات**: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ بموجب مرسوم تنفيذي، وقد تم إنشاء مشاتل مؤسسات في عدد من الولايات بموجب مراسيم تنفيذية مؤرخة في 2003/10/30 الجريدة الرسمية رقم67 المؤرخة في2003/11/5، ويتمثل دورها في مساعدة ودعم المؤسسات المصغرة.

*_**الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: ولقد تعزز الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في8 مارس 2004 ومهمتها تحقيق ما يلي(13):

-جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاطها .

– ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا- إسهامات قطاع المشروعات المصغرة في التنمية:

1-**مساهمة المشروعات المصغرة في الناتج المحلي الإجمالي**: يتضح جليا من خلال بيانات الجدول الموالي أن القطاع الخاص ومن ضمنه المشروعات المصغرة يساهم في تحقيق أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة، وبالتالي يعتبر قطاعا واعدا في المستقبل ويجب إيلاؤه كل الاهتمام خاصة في ظل الأزمة المالية.

جدول رقم5: مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية حسب شكلها القانوني في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للفترة 2001-2007. الوحدة:مليار دج

البيان		2001	2002	2003	2005	2006	2007
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
القطاع العام	481.5	505	550.6	598.65	651	704,05	749,86
القطاع الخاص	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75	2364,5	2740,1	3153,8
المجموع	**2041.7**	**2184.1**	**2434.8**	**2745.4**	**3015,5**	**3444,1**	**3903,6**

Source : **office national des statistiques** (ONS), disponible sur le site : www.ons.dz

يتضح من خلال أرقام الجدول أن مساهمة المؤسسات الخاصة ضمن الناتج المحلي الإجمالي تزداد بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج 81% من الناتج الإجمالي في سنة 2007، وهي نسبة معتبرة وتدل على مكانة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المشروعات المصغرة التي تنشط في القطاع غير الرسمي بسبب الأعباء الاجتماعية والضريبية فإن مساهمة المؤسسات المصغرة سترتفع بنسبة أكبر.

2-**دوره في مجال العمالة:** تستطيع المشروعات المصغرة استيعاب نسب كبيرة من العمالة، فهي تساهم في خلق فرص العمل بنسبة أكثر مقارنة بغيرها، ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة للعمل من جهة، بالإضافة إلى عدم تطلبها لعمالة متخصصة أو مؤهلة، وقدرتها على الانتشار بأعداد كبيرة داخل الجهاز الإنتاجي للدولة، أضف إلى ذلك أنها تستقطب عادة العمالة المسرحة من جراء عملية الخصخصة، وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات المصغرة تستقطب عددا أكبر من مناصب الشغل حيث في سنة 1999 بلغ عدد العمال 221975 عامل بنسبة 35%من إجمالي العمالة التي يستقطبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تعتبر أداة هامة لاستقطاب اليد العاملة.

الجدول رقم6 : تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2008

البيـان		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الخاص	العدد	503541	538055	550386	592758	642987	708136	738289	841060
	Δ%	-	6.85	2.29	7.69	8.47	10.13	4.25	13 .9
القطاع العام	العدد	74763	74763	74763	71826	76283	61661	59925	52786
	Δ%	-	0	0	-3.92	6.20	-19.16	2.81	-11 .91
نسبة البطالة %		**27.3**	**25.8**	**23.7**	**17**	**15.3**	**12.3**	**11.8**	**11 . 3**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-**Bulletin D'information Economique**, données des 'années 2004/2005/2006/2007,2008 DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat.

توضح معطيات الجدول السابق الزيادة المستمرة في عدد الأجراء بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث بلغت أقصاها في سنة 2006 وزادت بنسبة 10% مقارنة بسنة 2005، ووصلت نسبة الزيادة في المتوسط 6.61% خلال الفترة (2001-2007)، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة وانخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17% سنة 2004 وصولا إلى نسبة 11.8% في نهاية سنة 2007 حسب التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس الحكومة، أما مؤسسات القطاع العام فلم تعرف أي تطور على صعيد الزيادة في عدد الأجراء، بل هو في انخفاض مستمر عموما، نظرا لزيادة تسريح العمال نتيجة لتسارع وتيرة الخصخصة.

ويرتكز نشاط المشروعات المصغرة في ستة (06) قطاعات رئيسية، وتستوعب هذه القطاعات 75% من مجموع المشروعات المصغرة، وتتمثل فروع النشاط الرئيسية في البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات، خدمات العائلات، الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام.

3-**مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:** تؤدي المشروعات المصغرة دورا محوريا في خلق وتحقيق القيمة المضافة، فقد ساهمت في سنة 1990 بما يقارب 40%من القيمة المضافة، منها 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و65% في التجارة، كما ساهمت في نفس السنة بـــ20% في الصناعة خارج المحروقات، و20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء، أما خلال الفترة 2001-2005 فيمكن تلخيص مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجدول الموالي:

الجدول رقم 7 : تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الفترة 2001-2005

الوحدة : مليار دينار جزائري

البيـــان	2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1486.8	85	1585	85	178.8	85	2038.8	86	2239.7	86
القطاع العام	258.7	15	287	15	312.47	15	335.9	14	367.5	14
المجموع	1745.5	100	1872	100	2096.3	100	2374.7	100	2607.1	100

Source: **Bulletin D'information Economique**, données de l'année 2006, DSIS, ministère de la PME et de l'artisanat.

من القراءة الأولية لمعطيات ونسب الجدول السابق نلاحظ هيمنة القطاع الخاص على القيمة المضافة طيلة سنوات الفترة (2001-2005)، حيث تعدت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 84% من إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات والتي جلها تحققت من طرف المشروعات المصغرة، في حين لم تتعد النسبة 15.40% بالنسبة لمؤسسات القطاع العمومي، بل وصلت أقصاها سنة 2002 وحققت نسبة قدرها 15.32% من إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، وهذه المؤشرات تعكس تطور قطاع المشروعات المصغرة وارتفاع مساهمته في القيمة المضافة .

4-**أسباب ريادية الأعمال في الجزائر**: إن ريادة الأعمال وتزايد عدد المؤسسات المصغرة يعود لعدة أسباب يمكن توضيحها على النحو الآتي:

*-**النمو الاقتصادي**: إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة والتي يعبر عن حيوية وديناميكية الاقتصاد؛ وبالتالي يمكن للمؤسسات المصغرة أن تنمو وتحقق عائداً معتبراً، وقد شهد الاقتصاد الجزائري معدلات نمو مقبولة خاصة في السنوات الأخيرة كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم 1: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

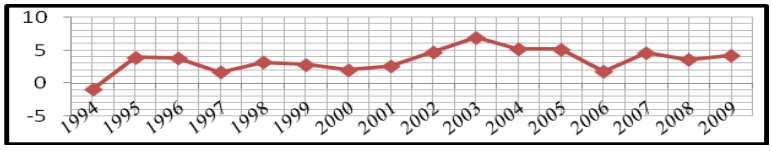

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المجلس الوطني للإحصاء.

إن معدل النمو الاقتصادي كان موجبا خلال الفترة ماعدا سنة 1994 حيث كان سلبيا، وهذا يرجع أساسا إلى ظروف عدم الاستقرار التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، ويشير نمو الناتج المحلي الإجمالي بالحجم إلى ارتفاع ملحوظ منذ سنة2003 أين حقق نموا معتبرا قدره 6.8% الذي لم تصله الجزائر منذ عشريتين، ومنذ تلك السنة لم يسجل انخفاضا لأقل من 4% سنويا، وهذا يرجع أساسا إلى البرنامج المسطر من طرف الحكومة لدعم النمو الذي ينتهي سنة 2009 باستثناء سنة2006؛ حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1.8% بسبب انخفاض إنتاج النفط كميا؛ وإن جزءا كبيرا من هذا النمو

يعود إلى قطاع المحروقات، ولكن القطاعات الأخرى ساهمت بدورها في تحقيق هذا النمو خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات الميكانيكية، والكهرباء، وقطاع الطاقة والماء، في حين كانت مساهمات باقي القطاعات متذبذبة .

*-**الاستقرار السياسي:** رسخت قواعد الاستقرار السياسي بفضل جهود السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، لأن المستثمر يريد الضمان والأمان لأمواله قبل كل شيء فمن المعلوم أن رأس المال جبان بطبيعته فهو يبحث عن الاستقرار والأمان ويهرب من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

*-**انخفاض أسعار الفائدة:** من تشجيع القروض الاستثمارية التي تمنحها البنوك خاصة للمؤسسات المصغرة تم تخفيض معدل الفائدة تدريجيا كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 8: تطور معدل الفائدة خلال الفترة 1994-2003.

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المعدل	18.5	17	15	13	8.5	8.5	8.5	8	6.5	6.5

Source: ministère de finance.

إن معدل الفائدة ينخفض باستمرار وهذا يشجع الاستثمار ويشجع على تمويل المشروعات المصغرة، ولابد من تخفيض هذا المعدل أكثر حتى يقترب من معدلات الدول المتقدمة، مع العلم أنه في اليابان يساوي الصفر .

*-**تخفيض معدلات الضرائب:** لقد انتقلت الضريبة على أرباح الشركات من 42% سنة 1992 إلى 38% سنة 1994 ثم 30% سنة 1999 (14) وأخيرا 25% سنة 2006 (وفي حال ما إذا تم إعادة استثمار الأرباح فإنها تخضع لمعدل منخفض مقداره 12.5%) وتدفع هذه الضريبة في صورة تسبيقات على الحساب .

المحور الرابع: المشاكل التي تعاني منها المشروعات المصغرة في الجزائر

-**مشكلة العقار:** وهي المشكلة الأولى التي تواجه المشروعات المصغرة وذلك بسبب الحصول على العقار وعقد الملكية وهذا يرجع أساسا إلى الإجراءات البيروقراطية والرشوة إضافة إلى عدم توزيع الأراضي بطريقة مدروسة وإنما بطريقة عشوائية، والأغلبية منها وجهت لنشاطات غير إنتاجية مما أدى إلى المتاجرة بها ورفع تكلفة

الحصول عليها بالرغم من تخصيص 100 محل تجاري في كل بلدية في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية ولكنه يبقى غير كاف.

-**مشكلة التمويل:** وهي المشكلة الثانية التي تواجه المشروعات المصغرة وتتمثل في صعوبة الحصول على القروض نتيجة طلب ضمانات كبيرة تفوق قيمة القرض نظرا لافتقاد هذه المشروعات للدفاتر المحاسبية التي تبين وضعيتها المالية هذا من جهة، وإلى ارتفاع أسعار الفائدة من جهة أخرى، وإلى اعتبار البنك أصحاب المشروعات المصغرة أنها تفتقد إلى الخبرة التنظيمية في تسيير الموارد المالية، إضافة إلى عدم وجود بنوك متخصصة في إقراضها حتى يمكن معاملتها بطريقة خاصة بالرغم من إنشاء صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج في 2002/1/11 (الجريدة الرسمية رقم 2-373)، وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دج والذي انطلق فعلا منذ مارس 2004، ولكن البنوك تبقى متخوفة من طول فترة التحصيل خاصة أن المؤسسات الضامنة تابعة للدولة مما يجعلها تماطل .

وإن عدم فاعلية هياكل الدعم والاستشارة الموجودة جعل جل المشروعات المصغرة تتخبط في مشاكل مختلفة خاصة المشروعات حديثة النشأة، أضف إلى مشكلة قصور عملية دراسة الجدوى للمشاريع المقترحة من طرف البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أدى إلى قبول المشاريع التي تتوفر فيها الشروط الإدارية مع الإهمال الكبير للجانب الاقتصادي.

-**مشكلة الجباية:** وهي المشكلة الثالثة التي تواجه المشروعات المصغرة نتيجة عدم استقرار النظام الضريبي، وفي بعض الأحيان كثرة عمليات التصريح الجبائي بالرغم من بعض الإصلاحات كإلغاء ضريبة الدفع الجزافي في سنة 2006.

-**مشكلة المنافسة:** خاصة منافسة القطاع غير الرسمي المحلي الذي لا يدفع الضرائب وبالتالي تكاليفه أقل، ومن ناحية أخرى المنافسة الأجنبية للمنتجات التي يتم استيرادها والتي تتميز بانخفاض أسعارها كالمنتجات الصينية والتايوانية، ومن المعلوم إن المنافسة السعرية تعتبر قاتلة للمؤسسات المصغرة لأنها لا تتميز بانخفاض التكلفة.

المحور الخامس: مقترحات لتفعيل دور المشروعات المصغرة

- **تأهيل المحيط الإداري:** إن تعقيد الإجراءات الإدارية وتباطئها تعتبر حجر الزاوية لعرقلة نشاط المشروعات المصغرة، ولمعالجة هذا المشكل لابد من إعادة النظر في طرق التسيير الإداري وجعلها أكثر فعالية ومحاولة تبسيط إجراءاتها، وتكوين الموظفين العاملين في الإدارات وإنشاء جهاز للمراقبة المستمرة لمعالجة النقائص في الوقت المناسب.

- **تأهيل النظام الجبائي:** إن ضعف أداء الجهاز الضريبي وذلك بتعدد وتعقد الإجراءات الضريبية بالرغم من التعديلات المستمرة في الضرائب إلا أنه لا يزال بعيدا عن المستوى الحقيقي الذي يسمح بترقية المشروعات المصغرة بالرغم من إلغاء ضريبة الدفع الجزافي في قانون المالية سنة 2006 والذي يهدف إلى تشجيع المشروعات على التشغيل، والذي كانت مداخيله تذهب للبلديات حيث تم تعويض هذه الأخيرة من ميزانية الدولة، إضافة إلى ذلك فإن عملية تأهيل النظام الجبائي تتطلب تكوين عمال مصالح الضرائب وتدعيمهم بمختلف وسائل العمل اللازمة لمحاربة التهرب الضريبي.

- **تأهيل النظام المصرفي:** إن روح المؤسسة هو المال وهي تحتاج إليه لتمارس نشاطها بصفة عادية ولتوسعها وحاجتها تزداد باستمرار والجهة التي يمكنها تامين الأموال اللازمة لها هي البنوك، وأضحى من الضروري أن تكيف البنوك عملياتها وفق التوجه الاقتصادي الخاص باقتصاد السوق؛ حيث إن البنوك الجزائرية لا تتميز بالشفافية والمرونة وهي لا تستجيب لوتيرة العولمة، وبالتالي وجب إصلاح النظام المصرفي وجعله فعالا ورشيدا في منح قروضه إضافة إلى تحسين الأداء البنكي بتخفيض مدة دراسات ملفات القروض والتخفيف من تعقيد الإجراءات الخاصة بدراسة ملف القرض، إضافة إلى ضرورة تكوين عمال البنوك وجعل قراراتهم غير مركزية حتى لا تفرض عليهم من أصحاب المصالح والنفوذ، وأن تتم دارسة الملفات بطريقة علمية والتقليل من الضمانات المطلوبة.

- **تشجيع المقاولة من الباطن:** العمل على نشر ثقافة المقاولة من الباطن، ومحاولة التعريف بمزاياها على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي؛ نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج للمؤسسات الكبيرة وتزايد حدة المنافسة لجأت إلى فكرة المقاولة من الباطن لضمان حصتها في السوق، حيث توكل للقيام ببعض ووظائفها إلى مؤسسات متخصصة في ذلك

وهي عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي توفر العديد من مدخلات الصناعات الكبرى وتعتبر مركزا لتكوين الخبرات وتدريب العمال، فمثلا نجد شركة "جنرال موتورز" تتعامل مع أكثر من 30000 مورد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وشركة "رونو" تتعامل مع أكثر من 50000 مورد من هذه الصناعات (15) ، وضرورة تحالف المشروعات المصغرة مع بعضها البعض وخاصة مع المشروعات التي تنشط في نفس القطاع لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير. ونتيجة توسع القاعدة الصناعية في الجزائر إلى 72 منطقة باستثناء "حاسي مسعود وحاسي الرمل" وإنشاء 449 منطقة نشاط (16) نتج عنه زيادة عملية المقاولة من الباطن حيث تقوم المشروعات المصغرة بالتكفل ببعض العمليات لصالح المشروعات الأخرى كنقل العمال والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها.

-**تأهيل العنصر البشري**: لتحسين الأداء الاقتصادي لابد من تأهيل الموارد البشرية وتشجيع التعلم مدى الحياة وإعطاء الأولوية للاستثمار في القدرات والمهارات البشرية من خلال تطبيق أنظمة التدريب والتحفيز ووضع الخطط والبرامج التي تعمل على تحسين كفاءة المؤسسة وتمكنها من تحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل، ويجب الاهتمام به لأن العنصر البشري هو العمود الفقري لهيكل المؤسسة المصغرة، وفي هذا الشأن كذلك دعا العلامة "مالك بن نبي" بتفعيل القوة الدافعة التي تفجر الطاقات الكامنة في الإنسان بدل اليد الخفية التي ينادي بها "آدم سميث" وغيرهم.

وفي هذا الإطار نجد السلطات العمومية في الجزائر خصصت 3 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات المصغرة من خلال برنامج التعاون الألماني.

- **ضرورة قيام شركات رأس مال المخاطر**: لابد من إيجاد مصدر تمويل بالنسبة للمشروعات المصغرة يراعي خصوصياتها في المراحل الأولى لانطلاقها، والذي يتمثل في المشاركة في رأس مالها عن طريق قيام شركات رأس مال المخاطر على مبدأ المشاركة ؛ لأنه عادة الشريك برأس المال ليس مقرضا وهدفه نجاح المؤسسة.

-**أخرى**: لابد من تطهير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المصغرة وذلك بمحاولة إدماج المؤسسات التي تعمل في السوق الموازية، ومحاربة التقليد حيث هناك أزيد من 30% من قطاع الغيار المتداولة مغشوشة وهذه المشكلة أنتجت المزيد من حوادث المرور (17).

*–تفعيل دور صندوق الزكاة في عملية الإقراض أو المساعدة الذي يعتبر مؤسسة فريدة من نوعها، علما أن هذا الصندوق جاء متأخرا كثيرا بالقياس إلى الأقطار الإسلامية الأخرى، حيث تم في بداية التجربة بولايتين في الشرق والغرب "ولاية عنابة وسيدي بلعباس" كنموذج للتجربة وبعدها بسنة أي سنة 2003 تم تعميم المشروع على كامل التراب الوطني(18) ، حيث إنها تقدم قروض حسنة أو تقوم بشراء المعدات والتجهيزات.

الهوامـــش:

(1)- ماجدة العطية: **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، ط2، عمان، 2004، ص15.

(2) - سعاد نائف برنوطي: **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل، ط1، عمان، 2004، ص33.

(3)- محمد بوهزة وآخرون: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- حالة المشروعات المحلية بولاية سطيف-**، الدورة التدريبية الدولية، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28/25 ماي 2003، ص 8.

(4)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم18/01 المتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، 2001، ص 26.

(5) - سعاد نائف برنوطي: مرجع سابق، ص28.

(6)-*Histrich.Rebert.D and Michael. Peters: **Entrepreneurship**, sixth edition, Mc Graw-hill higher education, 2005, P10.*

(7)-مروة احمد ونسيم برهم: **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة، مصر،*2008*، ص *10*.

(8)- نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس: **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار المصرية، مصر،2005 ، ص91-93.

(9)- هوشيار معروف: **دراسات في التنمية الاقتصادية** (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء ، ط1، الأردن، 2005، ص266-267.

(10) - مصطفى بن بادة: وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متوفرة على الموقع :
Http: //www.pmeart-dz.org/ar/discours.php

(11) - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوفرة على الموقع:
Http: //www.Pmeart-dz.org/

(12)-*Rezag Bara: **la PME en Algérie le diagnostic du CNES**, pme magazine, n07,octobre 2002, p14.*

(13)- حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص14.

(14) -*DGI: **code des impôt direct et taxes assimilées**, édition Berti, Algérie,2006.*

(15)- محمد الشحات، نظير الرياض: **إدارة المالية والعولمة**، المكتبة العصرية، مصر،2001، ص85.

(16)- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني من سنة 2000، ص 104.

(17) -*Disponible sur le site : http :// www.elkhaber.com, date du 14/03/2006.*

(18)- مومني إسماعيل: **تفعيل مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006-2007، ص 88.